

الدخل من غير الفائدة وتأثيره على أرباح القطاع المصرفي العراقي ((دراسة مقارنة))

Non-interest income and its impact on the profits of the Iraqi banking sector

(Comparative study)

م.م رقية عبد الخضر شنيت

حسام عباس علي

الباحث

المستخلص

جرى في هذه الدراسة مناقشة موضوع (الدخل من غير الفائدة وتأثيره على ارباح القطاع المصرفي العراقي) للمدة ما بين (٢٠١٧-٢٠٠٨) إذ كان الهدف الاساسي للدراسة هو إيجاد العلاقة ما بين الدخل من غير الفائدة و ارباح القطاع المصرفي ومعرفة حجم اعتماد القطاع المصرفي على الدخل من غير الفائدة فضلاً عن تحليل ربحيته بالمقارنة مع دول مختارة ، ولاختبار الفرضيات تم استخدام النسب المالية و بعض الاختبارات الاحصائية لمعرفة استقرار السلسلة الزمنية كاختبار (Fuller, Correlegram, Dickey-) بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (E-Views V8) واسلوب الانحدار الخطي البسيط بالاعتماد على برنامج (Minitab v14)، وتوصلت الدراسة الى أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية ما بين الدخل من غير الفائدة وإجمالي ارباح القطاع المصرفي، وارتفاع حجم اعتماد القطاع المصرفي على الدخل من غير الفائدة بالمقارنة مع الولايات المتحدة والصين وكندا وماليزيا والمانيا ، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل الجانب الاخر وهو دخل الفائدة كونه يمثل الوظيفة الاساسية للمصارف من خلال الاستخدام الفعال والرشيد للسيولة في منح الائتمان لتدعيم التنمية الاقتصادية في البلد.

الكلمات المفتاحية : الدخل من غير الفائدة ، ارباح القطاع المصرفي .

Abstract

In this study, has been discussed the issue of non-interest income and its impact on the Iraqi banking sector profit for the period between (2008-2017) as it was the main objective of the study is to find the relationship between the non-interest income and the profits of the banking sector in order to know the size of the sector's dependence on non-interest income As well as an analysis of its profitability compared to selected countries, And to test hypotheses, the financial ratios and some statistical tests to determine the stability of the time series such as the test (Correlegram , Dickey -Fuller)depending on the statistical program (E-Views V8) and a simple linear regression method by (Minitab v14), the study has been found that there is a statistically significant relationship between non-interest income and total profits of the banking sector , Non-interest income in the banking sector has increased compared to the US, China, Canada, Malaysia and Germany, The study recommended the need to activate the other side which is interest income as it represents the basic function of banks through the effective and rational use of liquidity in granting credit to support economic development in the country.

Keywords: Non-interest income, banking sector profits.

المقدمة :

يعد القطاع المصرفي أحد القطاعات الاستراتيجية المهمة لأي دولة ، كونه يمثل حلقة وصل ما بين المدخرين والمستثمرين بالتالي تمويل الاستثمارات المختلفة ، التي تعد عصب النشاط الاقتصادي هذا فضلاً عن كونه يمثل حلقة الوصل بين دول العالم الخارجي ، إذ أن توسع عمل المصارف واستقرارها وتطورها يعد واحد من الامور المهمة لبيان مدى سلامة الاقتصاد ككل والقدرة على جذب رؤوس الاموال سواء كانت اموال محلية أو خارجية ، كما يعد الائتمان الذي يمنحه القطاع المصرفي واحدة من الوسائل المهمة في الاقتصاد الوطني لدور الفعال في زيادة الطاقة الإنتاجية واستقطاب العملة عن طريق استثمار الأموال المقترضة في مشاريع إنتاجية ذات عوائد مرتفعة، فالقروض تعتبر أهم وسيلة تستخدمها المصارف لاستثمار مواردها المالية و عدم إبقائها جامدة، كما أن عوائد القروض و المتمثلة بإيرادات الفوائد تشكل الجانب الأكبر من إجمالي الإيرادات لدى غالبية المصارف ، أما في العراق فإن الدخل من غير الفائدة يشكل الجانب الأكبر من الإيرادات، أي انخفاض حجم الائتمان المقدم إلى القطاعات الاقتصادية يؤدي الى تحجيم فعالية القطاع المصرفي في دعم وتسريع عملية التنمية الاقتصادية في البلد ، وهذا يعود إلى عدة أسباب لعل من أبرزها تردد المصارف التابعة إلى القطاع الخاص في منح الائتمان او ضعف التصنيف الائتماني للمقترض ، وأنها لا تتمتع بملاءة مالية تمكنها من توسع نشاطاتها الائتمانية او ضعف تقييم الضمانات المقدمة ، بالتالي فإن تلك الاسباب حالت دون ارتفاع حجم الائتمان المقدم من قبل القطاع المصرفي ككل ، إذ لوحظ أن هناك توجه نحو الأنشطة غير التقليدية أو الدخل من غير الفائدة . لذا فإن الدراسة تبحث عن مدى اعتماد القطاع المصرفي على الدخل من غير الفائدة وتأثيرها على الأرباح ومقارنتها ببعض الدول المختارة .

المحور الأول : منهجية الدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة

يواجه القطاع المصرفي العراقي مجموعة من التحديات لعل من أبرزها ضعف مساهمة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص وزيادة اعتماده على الدخل من غير الفائدة ، الامر الذي جعل مساهمته محدودة في عملية التنمية الاقتصادية ، وفي ضوء ما سبق تمثلت مشكلة البحث بالاتي :

- ١- ما مدى اعتماد القطاع المصرفي العراقي على الدخل من غير الفائدة مقابل دخل الفائدة ؟
- ٢- ما هو مقدار الأرباح التي يحققها القطاع المصرفي بالمقارنة مع دول مختارة ؟
- ٣- ماهي طبيعة العلاقة التي تربط الدخل من غير الفائدة وإجمالي أرباح القطاع المصرفي ؟

ثانياً: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الاهداف الاتية :

- ١- إيجاد العلاقة ما بين الدخل من غير الفائدة وأرباح القطاع المصرفي .
- ٢- تحديد مقدار اعتماد القطاع المصرفي على الدخل من غير الفائدة ومقارنتها مع دول مختارة .
- ٣- تحليل ربحية القطاع المصرفي بالمقارنة مع إجمالي حجم موجوداته .

ثالثاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في التعرف على الاطار النظري للدخل من غير الفائدة ومصادره المختلفة والاسباب الجوهرية التي أدت إلى اعتماد المصارف عليه في تدعيم أرباحها بالمقارنة مع دخل الفائدة ، هذا فضلاً عن الاثار التي يولدها ذلك الاعتماد، ومعرفة الاسباب التي ادت إلى زيادة ربحية القطاع المصرفي من خلال تحديد حجم الدخل من غير الفائدة وتأثيرها .

رابعاً: فرضيات الدراسة :

أ- الفرضية الاولى

هناك علاقة ذات دلالة احصائية ما بين الدخل من غير الفائدة وإجمالي أرباح القطاع المصرفي .

ب- الفرضية الثانية :

أن الزيادة او الانخفاض على الدخل من غير الفائدة تؤثر على إجمالي ارباح القطاع المصرفي.

ج- قبول الفرضية الاولى ورفض الفرضية الثانية .

خامساً : عينة الدراسة

١- الحدود المكانية : القطاع المصرفي العراقي .

٢- الحدود الزمانية : تمتد فترة البحث من سنة ٢٠٠٨ ولغاية ٢٠١٧ نظراً لحدثة البيانات ،

وبالاعتماد على النشرة الإحصائية السنوية وتقرير الاستقرار المالي الذي ينشره البنك

المركزي العراقي .

المحور الثاني : الجانب النظري للدراسة

المبحث الأول: الدخل من غير الفائدة

تمهيد

إن أهمية المصارف تكمن في كونها منظمات تساعد في تنفيذ الأنشطة الاقتصادية والتجارية التي يقوم بها الأفراد ومنظمات الأعمال ،وتقوم بسد الفجوة ما بين وحدات الفائض ووحدات العجز ، كما أن الوظيفة الجوهرية لها وعلى مر السنين هو منح القروض الذي يتولد من خلالها إيرادات الفوائد إذ يشكل المصدر الرئيسي للدخل ؛ لأن القروض تشكل النسبة الأكبر من إجمالي موجودات المصارف (Tsede & Amankwaa,2014:262) وتفرض المصارف العمولات والرسوم على الأنشطة الاخرى (غير الائتمانية) كوسيلة لخلق الإيرادات وضمان تدفق واستمرار الأرباح ، التي تتمثل بالرسوم المفروضة على الخدمات المصرفية وإيرادات بيع الموجودات وتأجير العقارات والمتاجرة بالعملة الاجنبية وغيرها ، ويسمى هذا الدخل بالدخل من غير الفائدة ، إذ لا يتأثر بالدورات الاقتصادية والمالية للسوق ، ويمكن

للمصارف الكبيرة تحقيق أرباح كبيرة من خلال اعتمادها على الرسوم التي تفرض على الخدمات التي تقدمها . (Oniango, 2013:2)

أولاً: تعريف الدخل من غير الفائدة

يعرف الدخل من غير الفائدة بأنه كافة الإيرادات التي تحصل عليها المصارف من خارج عمليات الاقراض ، أو أي نشاط ينتج أرباحاً باستثناء عمليات الوساطة التقليدية (فوائد القروض والودائع)(Karanja, 2012:1) ويعرف أيضاً بأنه دخل المصارف الناشئة من الأعمال غير التقليدية (Upadhyay & Singh, 2016:998) ويعرف (Meier, 2011:5) الدخل من غير الفائدة بأنه كافة الأرباح غير المرتبطة بشكل مباشر بأنشطة الاقراض والتي تحصل عليها المصارف من الرسوم المفروضة على الايداع والاقراض ورسوم الخدمات المصرفية المختلفة .

مما سبق يمكن القول أن الدخل من غير الفائدة يشير إلى دخل الرسوم والعمولات نتيجته قيام المصرف بتقديم خدمات مختلفة باستثناء خدمات الوساطة التقليدية .

ثانياً: أسباب زيادة الدخل من غير الفائدة

على مدى السنوات الماضية وسعت العديد من المصارف حجم أنشطتها الاستثمارية لاسيما الأنشطة من خارج الميزانية العمومية مثل خطابات الضمان والاعتماد المستندي والخدمات التأمينية والمشتقات المالية وغيرها وأخذت تلك الأنشطة بالتوسع السريع بالتالي زيادة حصة الدخل من غير الفائدة وبشكل كبير بالمقارنة مع إجمالي الدخل . (Mutuma & Mungatu, 2016:145) و يعد الدخل من غير الفائدة واحد من أهم مصادر الأرباح المتنامية وبشكل كبير في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال كان الدخل من غير الفائدة يمثل ما نسبته (20%) من إجمالي دخل المصارف في عام ١٩٧٠ . (DeYoung & Rice, 2003:1) وأخذت المصارف الأمريكية تعتمد على مصادر تلك الأرباح بشكل تدريجي ففي عام ١٩٨٤ ، شكلت تلك الأرباح ما نسبته (٢٥%) من إجمالي الأرباح إلى إن وصلت إلى نسبة (٤٣%) في عام ٢٠٠٢ ، وهذا ما يعكس الزيادة المتنامية لتلك الأرباح ، وهناك أيضاً جملة من الأسباب التي دعت المصارف إلى التوجه نحو تلك المصادر لعل في مقدمتها ، تخفيض إجمالي المخاطر المتحققة التي تواجه المصارف ، (Stiroh ، ٢٠٠٢ :١) و تحرير أسعار الفائدة والتي يتم من خلالها تحديد قوى السوق ، إذ يؤدي ذلك إلى الانخفاض المستمر في معدلات الفائدة ، ومن ثم تخفيض ربحية المصارف ، وزيادة الأرباح الناجمة من المصادر غير التقليدية الأمر الذي شجع المصارف إلى التوجه نحو تلك الأنشطة القائم على الرسوم والعمولات . (Prof& at.al , 2016:51) ، هذا فضلاً عن التطورات الحديثة التي حدثت في تكنولوجيا المعلومات وزيادة قدرة المصارف على تقديم خدمات جديدة ومحسنة.(Meier , 2011:1)

ثالثاً: مصادر الدخل من غير الفائدة :

أن الوظيفة الاساسية للمصارف هي الوساطة المالية ما بين المقترضين والمدخرين ، وتحصل المصارف على أرباحها من خلال الفوائد المدفوعة على القروض ولا تقتصر أرباح المصارف على أرباح الفوائد بل هناك مصادر أخرى للدخل كالرسوم والعمولات المفروض على الخدمات المصرفية و أرباح تداول الاوراق المالية (Louzis& Vouldis,2015:4) والاتي يمثل أهم مصادر الدخل من غير الفائدة :

- ١- دخل الرسوم التقليدية كرسوم الخدمات الوسيطة (الودائع والقروض)، ورسوم بطاقات الائتمان والرسوم المرتبطة بتحويل الأموال بشكلٍ إلكتروني ، وإدارة صناديق الاستثمار .
- ٢- المصادر الاخرى لدخل الرسوم كخدمات الوساطة المتعلقة بالأوراق المالية مثل الاسهم والسندات، والاكنتاب، الخدمات العقارية ، والخدمات التأمينية .
- ٣- دخل الرسوم من الانشطة خارج الميزانية العمومية كالاعتماد المستندي وخطابات الضمان والمشتقات المالية.
- ٤- الاستشارات الإدارية.
- ٥- التوريق (Heffernan ,2005:53)

رابعاً: العلاقة ما بين الدخل من غير الفائدة وإجمالي الأرباح المصرفية

إن توسع المصارف في الأنشطة غير الائتمانية جعلها المصدر الأساسي لإيراداتها وتكاليفها ، إذ يتكون دخل المصارف من دخل الفائدة التقليدي والدخل من غير الفائدة ، ومن الواضح أن توسع المصارف في دخل الفائدة التقليدي مرهون بمجموعة من القيود منها الاستقرار السكاني وشدة المنافسة ، والقدرة على تطوير منتجات مصرفية جديدة ، لذا تلجأ المصارف إلى الدخل من غير الفائدة كوسيلة لتحقيق الاستقرار والنمو في إجمالي الدخل، و هناك عدة طرق تستخدمها المصارف لزيادة الدخل من غير الفائدة منها :

أولاً: تلبية احتياجات العملاء من خلال تقديم الخدمات المالية المتنوعة والاستشارات الاستثمارية عن طرق الابتكار المستمر للمنتجات والخدمات المالية الجديدة بغية الحصول على المزيد من الرسوم والعمولات وتعزيز القدرة التنافسية .

ثانياً: تحسين مستوى الاستثمار في الأسواق المالية لزيادة دخل الأسهم والسندات .

ثالثاً: الاستفادة من التغيرات التي تحدث في أسعار الصرف وتغيرات القيمة العادلة والأعمال الأخرى لزيادة الأرباح الإجمالية. (Sun et .al ,2017:2)

كان يعتقد في عقد التسعينات أن تحول دخول المصارف بعيداً عن الأنشطة القائمة على الوساطة التقليدية (التي يخضع فيها دخل المصارف إلى مخاطر الائتمان ومخاطر تغير أسعار الفائدة) ، نحو

المنتجات والخدمات القائمة على الرسوم والعمولات سوف يقلل دخلها ، بسبب الاثار التي يولدها تنوع الخدمة المصرفية .(DeYoung & Rice,2003:11) و يتميز الدخل من غير الفائدة بنوع من الاستقرار وبدرجة أكبر من دخل الفائدة التقليدي ؛ كونها قائمة على أساس تنوع مزيج الانشطة المصرفية ومن ثم الحد من المخاطر التي تتعرض لها المصارف، في المقابل يتأثر دخل الفوائد بالتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة ومن ثم زيادة المخاطر ، بذلك تقوم المصارف باستثمار أموالها ما بين خدمات الوساطة التقليدية وغير التقليدية بهدف المحافظة على ديمومة واستقرار أرباحها (Mutuma & Mungatu,2016:145)، ويشير (العلي ، ٢٠١٨ :٣٥) إلى أن الدخل من غير الفائدة يساعد على تحسين بيانات المصرف عن الزبائن من خلال الانتفاع بتعدد قنوات الاتصال التي تقدم خدمات مصرفية متنوعة ومع تحسن العلاقة بين الزبون والمصرف تزداد احتمالية منح القروض ، فضلاً عن أن الدخل من غير الفائدة يسهم في تخفيض تكاليف منح القروض وبالتالي خفض أسعار الفائدة لانخفاض تكاليف جميع المعلومات عن الزبون . مع الاشارة إلى أن الدخل من غير الفائدة يمكن أن يكتنفه مخاطر معينة كالاعتماد المستندي وخطاب الضمان والتي لا بد من ترجمتها إلى ما يكافئها من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر بهدف حساب كفاية رأس المال. وطالما كان الهدف الاساسي من تواجد المصارف هو الوساطة بين المدخرين والمقترضين هي الوظيفة الرئيسية في النظام المؤسسي للاقتصادي المعاصر ، تحتم الامر ضرورة النظر بعناية ما بين الانشطة الائتمانية والأنشطة غير الائتمانية والتي تمثل الدخل من غير الفائدة وضرورة أن تضمن السلطات الإشرافية للمنظمة والعمل المصرفي بعدم مزاجية الأولى للثانية بهدف تحقيق الاهداف الاساسية للمصارف .

أما المؤشر الذي يتم من خلاله قياس الدخل من غير الفائدة فيتمثل بنسبة الدخل من غير الفائدة إلى أجمالي الدخل التشغيلي (NIR) (Noninterest income Ratio) ويبين هذا المؤشر حجم اعتماد المصارف على الدخل من غير الفائدة وكنسبة مئوية من إجمالي الدخل (Sun et .al ,2017:2) ويحسب كما في المعادلة الاتية

$$NIR = \frac{TI}{TOI} \times 100$$

إذ أن:

Non-interest income Ratio =NIR نسبة الدخل من غير الفائدة إلى إجمالي الدخل

Non-interest income =TI الدخل من غير الفائدة

Total operating income =TOI

المبحث الثاني : الأرباح المصرفية

تمهيد

ان الربح يُعدّ محوراً مهماً من المحاور الإدارية و الاقتصادية والفلسفية، وبصورة عامة يُعتبر من الاهداف الاساسية لمنشأة الاعمال عند ممارسة نشاطاتها المتعددة، فهو مؤشراً مهماً في تقييم كفاءة أداء المنظمة. والاهم من ذلك أن الربح عامل اساسي يؤثر في قرارات وعمليات توسع النشاطات الاقتصادية فضلاً عن عمليات الاستثمار، وقدرة المنشأة على الإيفاء بمسؤولياتها تجاه المساهمين، والدائنين . ومن وجهة النظر الاقتصادية، يُعدّ هدفاً موحداً للمنشأة إذ أن المنتج العقلاني او الرشيد يهدف دوماً إلى زيادة الربح "وتجنب الخسارة". (الطائي، ١٩٩٨ : ٨٧).

أولاً: الربحية في المصارف

ان الغرض الرئيسي من العمليات الاستثمارية هو تحقيق اقصى قدر ممكن من الارباح في حدود نشاط المصرف بشرط الاحتفاظ براس مال ثابت . كما ان كفاءة الأداء تقاس على اساس الربح الصافي لاسيما في الوحدات الانتاجية ، إذ تعد الربحية من المواضيع الحيوية التي تسهم في النمو كونها ترتبط بشكل مباشر بالاستخدام الامثل للموارد المادية والبشرية التي تحقق اقصى قدر ممكن من الارباح من العمليات الانتاجية .لذا فإن إدارة المصرف تسعى دوماً إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح ، إذ أنّ المعيار لمدى كفاءة الإدارة يتمثل بحجم الأرباح التي تحققها. (موسى ونور: ٢٠١٢، ١٠٨)، وأن تحقيق الارباح الملائمة في المصارف يعد واحد من الاهداف المهمة ، كون تحقيق هذا الهدف يؤدي إلى زيادة ثروة مالكي المصرف ، والمقصود هنا بالأرباح الملائمة هو أن لا تقل عن الارباح التي يحققها المصرف عن الارباح التي تحققها المشاريع الاخرى فضلاً عن انخفاض حجم المخاطر المصاحبة لها، والاحتفاظ بجزء منها كاحتياطي إجباري يفرضه البنك المركزي العراقي أو اختياري أو مخصصات متنوعة . وحتى يحقق المصرف الارباح يتوجب عليه توظيف الأموال التي حصل عليها من المصادر المختلفة وتقليل نفقاته وتكاليفه، لأنّ الارباح هي الفرق بين الإيرادات الاجمالية والنفقات الكلية . هذا ويسعى المصرف الى تقديم كل عملية يحصل من خلالها على عائد إلا ان عند تقديره لهذا العائد قد ينظر إلى الاجل البعيد أو جميع العمليات التي يقوم بها المتعامل فيقدم له بعض التسهيلات التي لا تنطوي على ربح آملاً في تشجيعه على البقاء الدائم بالتعامل مع المصرف وتنشيط العمليات التي تحقق الربح . (رمضان وجودة، ٢٠٠٦ : ٩١).

ثانياً: الفرق بين الربح والربحية

ان الربح الاجمالي المصرفي هو جميع العوائد التي يحصل عليها المصرف نتيجة استثمار الودائع التي بحوزته ، فضلاً عن الأموال السائلة الأخرى والانشطة الخدمية مثل الحوالات والكفالات، وخدمة الصيرفة الالكترونية والمتاجرة بالعملة الاجنبية، والمضاربة في سوق الاوراق المالية .

ومن ثم فإن الربح الاجمالي يشتمل على كل عائد يحصل عليه المصرف عند ممارسه اعماله. هذا ويعرف الربح الصافي بأنه الربح الاجمالي الذي يحصل عليه المصرف بعد طرح منه اجمالي التكاليف. (كنعان، ١٩٠: ٢٠١٢).

أما الربحية: هي العلاقة بين الإيرادات التي يحققها المصرف والاستثمارات المساهمة في تحقيق هذه الأرباح " إذ انها تُعد هدفاً ومقياساً للحكم على كفاءتها بمستوى الوحدة الجزئية والوحدات الكلية . (المشهورى، ٢٠٠٧: ٦٥). فهي تعبيراً اقتصادياً يعبر عن كفاءة الإدارة المصرفية في استثمار الخدمات والأعمال التجارية ، وعادة ما تنسب الربحية للموجودات أو إلى حقوق الملكية ، وأحياناً إلى رأس المال"

مما تقدم من التعاريف يمكن تحديد خصائص الربحية كالتالي: (كنعان، ٢٠١٢: ١٩١).

١. تعد الربحية مفهوم اقتصادي يوضح نشاط المصرف، فهل حقق ارباحاً أم خسارة وما مدى هذا الريح ؟
٢. ان الربحية تعكس مدى كفاءة الإدارة فإذا كانت الربحية مرتفعة فهذا يعني ان الإدارة ناجحة، وحققت الاهداف المنشودة اما إذا كانت الربحية متدنية يعني أن الإدارة غير كفؤة.
٣. تعكس استثمار الإدارة المصرفية للإمكانيات المتاحة وهي:
 - أ. زيادة حجم الخدمات ومن ثم زيادة إيرادات العمولات .
 - ب. القيام بتوظيف كل ما يتوافر لديها من سيولة

ثالثاً: العوامل المؤثرة على ربحية المصارف

هناك العديد من العوامل التي تتبعها وتلتزم بها المصارف للمحافظة على بقائها واستمرارها والتي تؤثر بشكل أو بآخر في مقدار الربحية التي يحققها ومن أهمها : (أبو حمد وقُدوري، ٢٠٠٥: ٣٤٥) .

١. رغبة المصارف في تدعيم مراكزها المالية عن طريق تدعيم الاحتياطات والمخصصات التي تواجه مخاطر معينة.
٢. حالة النشاطات الاقتصادية ، لاسيما عندما تتعرض هذه النشاطات للتقلبات الدورية ، والتي عادة ما تكون مستمرة .
٣. التزام المصرف في جانب الأمان عند اتخاذ قراره التمويلي .
٤. تغيرات الاسعار إذ تعد من أهم العناصر التي تتحكم في حجم ارباح المصرف ولا يمكن فصلها عن قرار التمويل فهي تعد جزءاً من هذا القرار .
٥. رغبة المصرف في تقليل المخاطر نتيجة سحب الودائع، أو رغبته في زيادة موارد ، إذ تضمن استمراره في مزولة نشاطاته، والتي تمثل نتيجة حتمية لتدعيم مركزة المالي.
٦. الرغبة في الابقاء على علاقة وطيدة مع الزبائن من خلال منحهم تسهيلات كبيرة المؤثرة على أرباح المصرف.
٧. سياسة المصرف اتجاه دخول منافسين جدد يعمل على تقديم الخدمات بأقل الاسعار.

رابعاً: مقاييس الربحية :

هناك جملة من المقاييس التي تستخدم لبيان حجم الأرباح التي تحققها المصارف ومنها صافي الدخل إلى الموجودات (ROA) (Return On Asset) ، اذ تعكس هذه النسبة مقدار ربح المصرف من العمليات لكل دينار أو دولار استثمر في مجموع موجوداته، (Kumar, 2013:39) إذ يتم التعبير عن

الأرباح الصافية كنسبة مئوية من مجموع الموجودات فارتفاع هذه النسبة دليل على كفاءة المصرف في استعمال موجوداته، فكلما زادت هذه النسبة زاد الأمان المصرفي (Rose,2008: 167) ونسبة صافي الدخل إلى حقوق الملكية (ROE) (Return On Equity) وهذه النسبة تربط صافي الأرباح مع رؤوس الأموال الخاصة التي يمتلكها المصرف ، وكلما ارتفعت كلما زاد استخدام المصرف لرأسماله بطريقة فعالة وزادت قدرته على توليد العوائد والأرباح من خلال رؤوس الاموال (poulos ,٢٠١١: 13) ونسبة هامش الدخل (MIN) (Net Income Margin) وتستعمل لقياس الأرباح الصافية والمتأتية من كل دينار أو دولار واحد، من إجمالي الإيرادات ، كما يبين قدرة المصرف على تشديد عمليات الرقابة والسيطرة ، في سبيل تخفيض إجمالي المصاريف ، ففي حالة أظهر المؤشر نسبة مرتفعة فإن ذلك يدل على قدرة وكفاءة المصرف على تخفيض المصاريف ، (Mengistu,2015:89) ويعد واحد من المؤشرات المهمة لكونه يبين مقدار الأرباح التي يحصل عليها مساهمو المصرف بل يحدد حجم المخاطر المحيطة بالمصرف عند انخفاض حجم الإيرادات (Dao,2016:16)، فضلاً عن نسبة العائد إلى الودائع (ROA) (Rate of Return on Deposits) والتي تسمى أحياناً بمعدل صافي الدخل إلى إجمالي الودائع ويقاس هذا المؤشر كفاءة المصرف في توليد الأرباح من خلال الودائع التي قام بتوظيفها على شكل قروض أو استثمارات ، وما يترتب على ذلك زيادة العوائد المصرفية (الربيعي وراضي، ٢٠١١: ١١٣)

وتم الاعتماد على نسبة العائد إلى الموجودات لقياس وتحليل ربحية القطاع المصرفي العراقي وبعض الدول المختارة كونها من أكثر النسب شيوعاً وأكثرها دقة وشمولية في تحديد الأرباح التي يحصل عليها القطاع بالمقارنة بحجم موجوداته (Rose,2008: 167) وتحسب كما في المعادلة الآتية :

$$ROA = \frac{NI}{TA} \times 100\%$$

إذ إنّ

Return On Asset = ROA العائد إلى الموجودات.

Net Income = NI صافي الدخل

Total Asset = TA إجمالي الموجودات

المحور الثالث: الجانب التطبيقي للدراسة

المبحث الأول : الجانب التحليلي للدراسة

تمهيد

أن الأموال التي تحصل عليها المصارف من المصادر المختلفة تقوم بتوظيفها في مجالات مختلفة كمنح الائتمان أو تقديم خدمات مصرفية متنوعة كما ان عملية توظيف الاموال تعد واحدة من الاهداف الاساسية التي تسعى اليها المصارف بغية تحقيق أهدافها المختلفة كالاستمرار والنمو وزيادة ثروة المالكين والمساعدة في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويتم التطرق في هذا المبحث إلى إعطاء شيء

موجز عن هيكلية القطاع المصرفي العراقي وتحليل الدخل من غير الفائدة و ربحية القطاع ومقارنته ببعض الدول المختارة بغية تحقيق الاهداف المنشودة للبحث.

أولاً : هيكلية القطاع المصرفي العراقي

بلغ عدد المصارف العاملة في العراق (٦٨) مصرفاً في نهاية عام ٢٠١٧، إذ تشمل تلك المصارف على (٧) مصارف حكومية (تتوزع بين مصارف تجارية ومصارف متخصصة ومصرف إسلامي واحد) و ٢٤ مصرفاً أهلياً تجارياً عراقياً (خاصاً)، و ١٩ مصرفاً إسلامياً عراقياً، و ١٨ فرعاً لمصارف أجنبية وعربية (١٠ منها مصارف لبنانية تدير ٢١ فرعاً في العراق)، كما وبلغ عدد فروع المصارف العاملة في العراق (٨٦٦) مصرفاً بنهاية عام ٢٠١٦، (٤١٣) منها فروع للمصارف الحكومية بنسبة (٤٨%) من مجمل فروع المصارف، كما بلغ عدد موظفي إجمالي المصارف العاملة في العراق (٣٠١٦٢) موظفاً بنهاية عام ٢٠١٦، يعمل نحو (٦٩%) منهم في المصارف التابعة للحكومة و(٣١%) في المصارف التابعة للقطاع الخاص (اتحاد المصارف العربية ، ٢٠١٧).

ثانياً : تحليل الدخل من غير الفائدة للقطاع المصرفي العراقي

يعاني القطاع المصرفي العراقي من مشكلة انخفاض توظيف الودائع بشكلها التقليدي أي تقديمها في سوق الائتمان ،على الرغم من ان المصارف متخمة بالسيولة ، إذ يعزى تردد المصارف التجارية في تقديم الائتمان إلى اسباب عدة منها ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين ، وضعف تقديم الضمانات لقاء منح الائتمان نتيجة تأثير التوقعات التضخمية ، تفضيل المصارف لاسيما الاهلية إلى التوجه نحو تقديم الائتمان التعهدي بشكل أكبر من الائتمان النقدي (البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٠ :٦) والجدول (١) يبين تفاصيل ذلك:

جدول (١) دخل الفائدة والدخل من غير الفائدة للمصارف العاملة في العراق (مليون دينار)

السنة	دخل الفائدة (١)	مصاريف الفائدة (٢)	صافي دخل الفائدة (٣) = (١) - (٢)	الدخل من غير الفائدة (٤)	أجمالي الدخل (٥) = (٣) + (٤)	الدخل من غير الفائدة إلى إجمالي الدخل (٦) = (٤) / (٥)
٢٠٠٨	1,266,927	397,071	869,856	714,237	1,584,093	45.08%
٢٠٠٩	882,716	395,633	487,083	849,094	1,336,177	63.54%
٢٠١٠	925,627	320,134	605,493	774,124	1,379,617	56.11%
2011	1,009,626	278,217	731,409	857,718	1,589,127	53.97%
2012	1,380,826	365,730	1,015,096	1,550,429	2,565,525	60.43%
٢٠١٣	١,٦٠٤,٩٩٦	٤٦٠,٢٦٨	1,144,728	1,525,779	2,670,507	57.13%
٢٠١٤	1,255,053	٥١٧,٧٧٠	737,283	1,568,402	2,305,685	68.02%
٢٠١٥	1,688,999	٥٩٤,٨٨٥	1,094,114	1,140,273	2,234,387	51.03%
٢٠١٦	1,700,895	٥٤٣,236	1,464,352	1,172,805	2,637,157	44.47%

عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الاول لعام ٢٠١٨
الدخل من غير الفائدة وتأثيره على أرباح القطاع المصرفي العراقي
دراسة مقارنة

السنة	دخل الفائدة (١)	مصاريف الفائدة(٢)	صافي دخل الفائدة (١)-(٢)=(٣)	الدخل من غير الفائدة (٤)	أجمالي الدخل (3)+(4)=(5)	الدخل من غير الفائدة إلى إجمالي الدخل (4)/(5)=(6)
2017	2,091,011	561,993	1,529,018	1,141,624	2,670,642	42.74%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على

-البنك المركزي العراقي ، النشرة الإحصائية السنوية في العراق للأعوام (٢٠١٧-٢٠٠٨).

يتبين من الجدول (١) ان نسبة مساهمة الدخل من غير الفوائد فاقت الدخل التقليدي (دخل الفوائد) لان نسبة مساهمة الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف العراقية لم تتجاوز (٢٠%) من الناتج المحلي وهي نسبة منخفضة جداً قياساً في البلدان المتقدمة ، لهذا ترتفع نسب الدخل من غير الفائدة في المصارف العراقية ، هذا وبلغت نسبة مساهمة الدخل من الفائدة عام ٢٠٠٩ (٦٤%) بمعدل نمو (١٩%) عن عام ٢٠٠٨ الذي بلغت فيه نسبة الدخل من غير الفائدة حوالي (٤٥%) و يعزى ذلك إلى ارتفاع اسعار الصرف في الاسواق المحلية خلال عام ٢٠٠٩ الامر الذي تسبب في ارتفاع الدخل من غير الفوائد للمصارف التجارية العراقية (البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار، ٢٠٠٩ : ٤١). وفي الفترات اللاحقة من الدراسة اتخذ الدخل من غير الفائدة يتغير بمسار منخفض قياساً بعام ٢٠٠٩ إذ بلغ (٥٧%) عام ٢٠١٣؛ ويعود ذلك الارتفاع إلى زيادة الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية إذ بلغ (١٧%) من إجمالي الائتمان، نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي للبلد من حيث زيادة ثقة الجمهور بالمصارف التجارية والاستقرار النقدي فضلاً عن زيادة عدد فروع المصارف التجارية ليصل إلى (١٠٣٠) فرعاً في مختلف محافظات العراق الامر الذي أدى إلى زيادة الدخل الفائدة (البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار ٢٠١٣ : ٢٢). و في نهاية فترة الدراسة لاسيما في اخر ثلاث سنوات حصل انخفاض في نسبة مساهمة الدخل من غير الفوائد في إجمالي ارباح القطاع؛ ويعود ذلك إلى المشاكل التي حصلت بعد ٢٠١٤ بانخفاض الحاد للأسعار النفط والتي اثرت على إجمالي الوضع الاقتصادي والحالة وتدهور الحالة الامنية للبلد وبالتالي اثر على دخل المصارف بشكل عام والدخل من غير الفوائد بشكل خاص . ويمكن مقارنة القطاع المصرفي العراقي ببعض القطاعات المصرفية في دول العالم المختلفة من حيث نسبة الاعتماد على الدخل من غير الفائدة والجدول الاتي يبين تفاصيل ذلك :

جدول (٢) نسبة الدخل من غير الفائدة إلى إجمالي الدخل لدول مختارة

المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على

The Federal Reserve Bank, Bank's Non-Interest Income to Total Income, economic data ,2017. fred.stlouisfed.org.

يتضح من الجدول (٢) ان الدخل من غير الفائدة خلال الفترة الاولى من الدراسة حقق نسب مرتفعة قياساً بنهايتها، ففي عام ٢٠٠٨ سجل الدخل من غير الفائدة إلى إجمالي الدخل أعلى نسب في كندا بنسبة (٤٨%) ومن ثم تأتي الولايات المتحدة بنسبة اعتماد (٣٨%) بعد ذلك تأتي ألمانيا بتحقيقها نسب (٣٨%) وماليزيا (٢٥%) والصين بنسبة اعتماد (١١%) على التوالي وهذا يدل على ان الدخل من

السنة البلد	الولايات المتحدة	الصين	كندا	ألمانيا	ماليزيا
٢٠٠٨	%38.02	%11.52	%47.71	%38.99	%25.42
٢٠٠٩	%40.91	%14.70	%34.52	%46.72	%26.90
٢٠١٠	%36.95	%13.98	%45.45	%48.55	%29.48
٢٠١١	%36.66	%15.96	%46.02	%54.24	%29.19
٢٠١٢	%38.12	%15.33	%45.41	%54.54	%29.63
٢٠١٣	%37.83	%15.87	%45.15	%53.15	%27.39
٢٠١٤	%24.23	%3.86	%13.97	%11.02	%19.18
٢٠١٥	%22.99	%3.99	%13.11	%11.77	%20.16

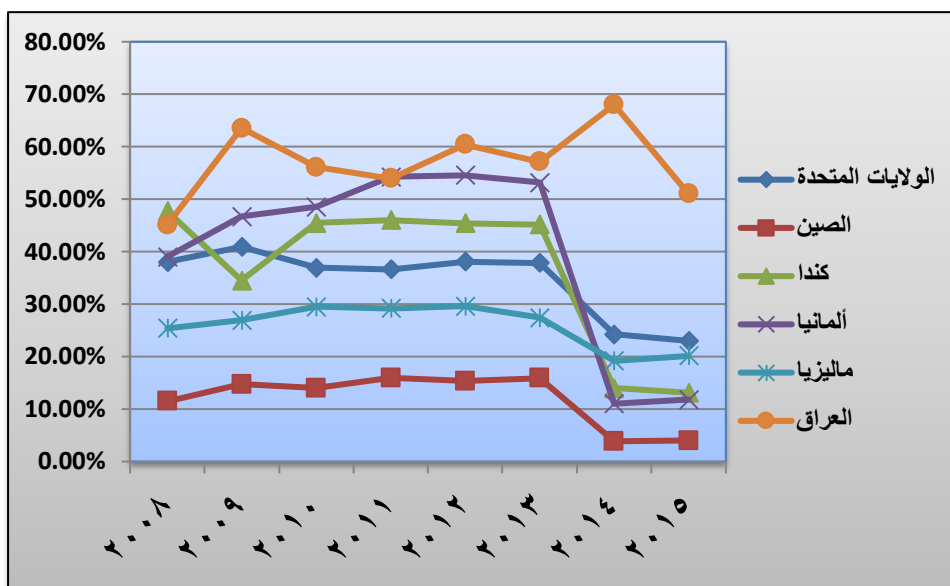
غير الفائدة في البلدان المتقدمة في زيادة مستمرة بالمقارنة مع دخل الفائدة وأن زيادة الاعتماد على الدخل من غير الفائدة كان بهدف تنويع الأنشطة المصرفية من قبل هذه المصارف وبالتالي تخفيض إجمالي المخاطر التي تتعرض لها ، و في عام ٢٠١٢ ارتفعت نسبة الاعتماد في ألمانيا وبلغت (٥٤%) اما كندا فقد انخفضت النسبة إلى (٤٥%) في حين حافظت الولايات المتحدة على نسبة الاعتماد والبالغة (٣٨%) وهذا يعزى إلى ان العديد من البلدان لاسيما المتقدمة قامت بالعديد من التعديلات في أنظمتها المصرفية كإدخال نسبة تغطية السيولة (LCR) على النظام المصرفي بعد ازمة الرهن العقاري التي حدثت في الولايات المتحدة الامريكية في عام ٢٠٠٨-٢٠١٠ فضلاً عن المنافسة الكبيرة بين المصارف الامر الذي ادى إلى زيادة الاعتماد على الدخل من غير الفائدة ، ومن ثم تخفيض المخاطر المصرفية لان انخفاض دخل الفائدة سوف يعوض من خلال الدخل من غير الفائدة أو الأنشطة القائمة على الرسوم و العمولات وزيادة اداء المصارف.

أما الانخفاض الذي حققته ألمانيا في الدخل من غير الفائدة كان نتيجة الزيادة في صافي إيرادات الفوائد الذي ارتفع في عام ٢٠١٤ وبلغت إيرادات الفوائد حوالي (١٤,٣) مليار دولار وعام ٢٠١٥ بلغ دخل الفائدة ، حوالي (١٥,٩) مليار دولار أي بزيادة (١,٦) مليار دولار، عن عام ٢٠١٤ كما أن الارتفاع

في الدخل من غير الفائدة جاء نتيجة لزيادة حجم القروض المستثمرة و الزيادة في تحركات أسعار صرف العملات الأجنبية وتحسن هامش الفائدة الصافي بمقدار ١٧ نقطة. أما الصين فنجد ان نسب الاعتماد على الدخل من غير الفائدة منخفضة جدا قياساً ببقية البلدان وهذا يعود إلى أن الأنشطة من غير الفوائد تتطلب قدرات إدارية كبيرة وفعالة ، لكن المصارف الصينية تفتقر إلى هذه الخبرات. وبالتالي فإن انخفاض الدخل من غير الفائدة لدى المصارف الصينية قد يزيد من المخاطر التي من الممكن ان تتعرض لها ، على سبيل المثال ، إذا كان المصرف التجاري يفتقر إلى الخبرة في مجال الاستثمار عند تطوير الأنشطة القائمة على الرسوم أو العمولات ، فإنه سيواجه مخاطر كبيرة كمخاطر تحركات أسعار الفائدة ، ومع ذلك فإن المصارف الصينية تستند على الأنشطة التقليدية (منح القروض وقبول الودائع) ، كما أن عملية منح القروض تتطلب بناء علاقات قوية و على المدى الطويل . (Sun et .al ,2017:2)

وفي ضوء التحليل السابق فإن العراق هو من أكثر الدول اعتماداً على الدخل من غير الفائدة قياساً ببقية الدول المختارة خلال الفترة من (٢٠١٥-٢٠٠٨) ويبين الرسم البياني الاتي تفاصيل ذلك:

شكل (١) الدخل من غير الفائدة إلى إجمالي الدخل لدول مختارة



ثالثاً تحليل ربحية القطاع المصرفي العراقي وفق نسبة العائد إلى الموجودات (ROA)

لمعرفة ربحية القطاع المصرفي العراقي يتم استخدام نسبة (ROA) والتي تعبر عن نسبة الأرباح التي حققها القطاع بالمقارنة بحجم الموجودات التي يمتلكها ، والجدول أدناه يبين ذلك :

جدول (٣) تحليل ربحية المصارف العامة في العراق وفق نسبة العائد إلى الموجودات (ROA)

السنة	TA (1)	NI (2)	ROA (1)/(2)=(3)
-------	-----------	-----------	--------------------

0.34%	1,058	307,194	2008
0.25%	849	334,235	2009
0.20%	762	363,360	2010
0.64%	933	143,877	2011
0.82%	1,583	190,980	2012
0.70%	1,473	208,844	2013
0.54%	1,227	226,588	2014
0.47%	1,048	222,770	2015
0.50%	1,123	221,184	2016
0.84%	1,322	156,435	٢٠١٧

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على

-Central bank of Iraq ,Economic & statistic data CBIESD, Monetary Sector, Total Assets & Liability,2018.

-البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية للأعوام (٢٠١٧-٢٠٠٨)

وفقاً للجدول السابق فإن نسبة العائد إلى إجمالي موجودات القطاع المصرفي متباينة من سنة لأخرى وأن أدنى نسبة حققها القطاع كانت عام ٢٠١٠ والتي بلغت فيها النسبة حوالي (٠,٢٠%) والسبب الرئيسي وراء ذلك هو لارتفاع مناسب السيولة وكفاية رأس المال لدى مصارف القطاع الخاص والتي فاقت النسب المعيارية الصادرة من قبل البنك المركزي مما يشير إلى ارتفاع حجم الموارد المعطلة هذا فضلاً عن قيام المصارف الخاصة في عام ٢٠١٠ برفع حجم رؤوس الأموال تلبيةً لقرار البنك المركزي العراقي الذي ألزم المصارف الخاصة بضرورة الاحتفاظ برأس مال لا يقل عن (٢٥٠) مليار دينار الذي انعكس بشكل إيجابي على نسبة السيولة والكفاية لدى تلك المصارف ومن ثم انخفاض ربحيتها ، أما أعلى نسبة حققها القطاع كانت عام ٢٠١٧ والتي بلغت حوالي (٠,٨٤%) وهذا يعود إلى انخفاض إجمالي موجودات القطاع التي بلغت (١٥٦) ترليون دينار بعد أن كانت (٢٢١) ترليون دينار مقابل ارتفاع حجم الأرباح الصافية وأن ارتفاع حجم الأرباح يعود إلى زيادة حجم الائتمان المقدم من قبل المصارف العراقية إذ بلغ حجم الائتمان النقدي بحسب تقرير الاستقرار المالي في العراق حوالي (37,180) مليار عام ٢٠١٦ إلى (37,٩٥٢) بمعدل نمو (٢%) هذا فضلاً عن تراجع الائتمان التعهدي (خطاب الضمان والاعتماد المستندي) الذي يصنف ضمن الدخل من غير الفائدة لصالح الائتمان النقدي ، أما متوسط نسبة ربحية القطاع المصرفي العراقي خلال سنوات الدراسة فقد بلغت حوالي (٠,٥٣%). ويبين الجدول نسبة (ROA) للدول المختارة .

جدول (٤) نسبة العائد إلى الموجودات (ROA) لدول مختارة

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

The Federal Reserve Bank, Bank's Non-Interest Income to Total Income,

السنة البلد	الولايات المتحدة	الصين	كندا	ألمانيا	ماليزيا
٢٠٠٨	%0.16	%1.00	%0.44	%-0.31	%0.46
٢٠٠٩	%-0.10	%0.99	%0.52	%-0.12	%0.81
٢٠١٠	%0.63	%1.11	%1.32	%0.08	%1.07
٢٠١١	%0.88	%0.80	%1.44	%0.03	%2.90
٢٠١٢	%0.99	%1.14	%0.88	%0.14	%1.73
٢٠١٣	%1.06	%1.13	%0.83	%0.14	%1.50
٢٠١٤	%1.00	%1.43	%0.84	%0.17	%1.14
٢٠١٥	%1.03	%1.03	%0.75	%-0.06	%0.94

economic data ,2017. fred.stlouisfed.org.

وفقاً للجدول السابق فإن متوسط نسبة العائد إلى الموجودات للقطاع المصرفي الماليزي حقق أعلى نسبة بالمقارنة ببقية الدول المختارة وبلغ متوسط نسبة العائد إلى الموجودات فيه حوالي (١.٣%) ثم الصين بمتوسط (١%) و كندا بمتوسط (0.8%) والولايات المتحدة الأمريكية بمتوسط (٠,٧%) وألمانيا بمتوسط (٠,٠٠٨%).

أن المصارف التي تعتمد على دخل الفائدة بشكل كبير عادتاً ما تحقق ارباحاً أكبر من المصارف التي تقوم بزيادة تنويع الأنشطة المصرفية والتوجه بعيداً عن الأنشطة التقليدية نحو الدخل من غير الفائدة ، وذلك بفعل الآثار التي يولدها التويع إذ يهدف تنويع الأنشطة المصرفية إلى توجيه الاستثمارات المصرفية نحو أنشطة مختلفة وبالتالي تخفيض المخاطر على حساب الأرباح ، ويمكن مقارنة القطاع المصرفي العراقي ببقية الدول المختارة من خلال إيجاد متوسطات النسب للدخل من غير الفائدة والعائد إلى الموجودات من سنة (٢٠٠٨-٢٠١٥) ويبين الجدول تفاصيل ذلك :

جدول (٥) متوسط الدخل من غير الفائدة إلى إجمالي الدخل ومعدل العائد إلى الموجودات لدول مختارة

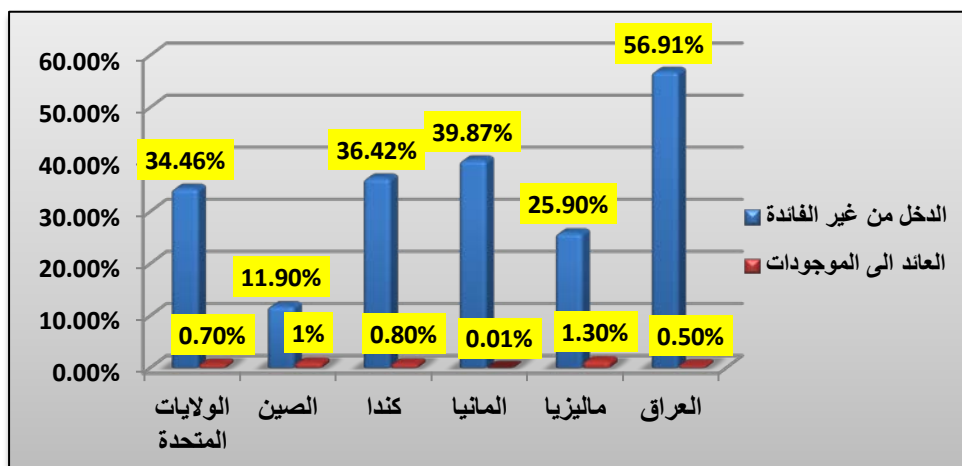
البلد	نسبة الاعتماد على الدخل من غير الفائدة	نسبة العائد إلى الموجودات
الولايات المتحدة	%٣٤,٤٦	%٠,٧
الصين	%١١,٩٠	%١
كندا	%٣٦,٤٢	%٠,٨
المانيا	%٣٩,٨٧	%٠,٠٠٨
ماليزيا	%25.90	%١,٣
العراق	%٥٦,٩١	%٠,٥

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التحليل السابق

فوقاً للجدول السابق فإن الصين وماليزيا هي أقل الدول اعتماداً على الدخل من غير الفائدة إذ بلغ متوسط الاعتماد حوالي (١١%) للصين في المقابل بلغ متوسط العائد إلى الموجودات لها حوالي (1%) وبلغ متوسط اعتماد القطاع المصرفي الماليزي على الدخل من غير الفائدة حوالي (٢٥%) مقابل (١,٣%) للعائد على الموجودات، أما ألمانيا فهي من أكثر الدول المختارة اعتماداً على الدخل من غير الفائدة إذ بلغ متوسط الدخل من غير الفائدة إلى إجمالي الدخل حوالي (٣٩%) وبلغ متوسط العائد إلى الموجودات لها حوالي (٠,٠٠٨%) هذا فضلاً عن أن ألمانيا تعد من الدول التي تأثرت بأزمة الرهون العقارية التي حدثت في الولايات المتحدة إذ يلحظ ان القطاع المصرفي الألماني حقق خسائر متتالية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ، والنتيجة من الاستثمارات التي قامت بها بعض المصارف الألمانية في سندات الرهن العقاري في الولايات المتحدة ، إذ قام البنك الألماني بإعادة رسملة (١١,٧ مليار دولار) بغية تدارك الموقف.(Eubanks , 2010:1)

أما في العراق فقد بلغ متوسط اعتماد القطاع المصرفي على الدخل من غير الفوائد حوالي (٥٦,٩١%) وهي نسبة مرتفعة قياساً ببقية الدول المختارة في المقابل بلغ متوسط ربحية القطاع وفق نسبة (ROA) حوالي (٠,٥٣%) إذ يلحظ انخفاض ربحية القطاع بالمقارنة مع القطاع المصرفي الماليزي و الصيني والامريكي والكندي وكما أسلفنا سابقاً فإن زيادة اعتماد القطاع على الدخل من غير الفائدة يؤدي إلى توزيع المخاطر على انشطه مختلفة ومن ثم خفض ربحية القطاع ويبين الرسم مدى اعتماد القطاع المصرفي العراقي وبعض الدول المختارة على الدخل من غير الفائدة ومتوسط نسبة (ROA).

شكل (٢) متوسط الدخل من غير الفائدة والعائد إلى الموجودات للعراق ودول مختارة



المبحث الثاني: الجانب القياسي للدراسة

لمعرفة أثر الدخل من غير الفائدة على إجمالي أرباح القطاع المصرفي العراقي تم اللجوء إلى بعض الاختبارات الإحصائية القياسية وهي :

(١) تحليل الاستقرار:

قبل تحليل السلسلة تم تحويل البيانات من بيانات سنوية إلى بيانات ربع سنوي وذلك بسبب صغر السلسلة الزمنية . هذا و يمكن التعرف على استقرارية السلسلة الزمنية من خلال تحليل جذر الوحدة Unit Root ، و اللجوء إلى تحليل دالة الارتباط الذاتي الكلية والجزئية للتأكد من خلو السلاسل من معاملات الارتباط الذاتية بالاعتماد على تحليل Correlogram ، أما الاختبار الخاص بتحليل الكشف عن الاتجاه العام للسلسلة الزمنية بالاعتماد على اختبار Dickey-Fuller وكما يلي:

تم اخضاع البيانات الخاصة بالمتغيرات قيد البحث وهي :

الرمز	المتغيرات	ت
NII	الدخل من غير الفوائد	١
TP	إجمالي الأرباح	٢

أ- تحليل دالة الارتباطات الجزئية والكلية

وبعد اجراء اختبار Correlogram لكل متغير حصل الباحث على النتائج الاتية :

(١)-الدخل من غير الفوائد

من خلال نتائج تحليل بيانات يتبين لنا إنها من معاملات الارتباط الذاتي، إذ ان استقرارها يتطلب ان يكون معامل الارتباط مساوي للصفر و لا يختلف جوهرياً عن الصفر، و ان يقع معامل الارتباط الذاتي بين حدود الثقة (١، -١)، هذا و يلاحظ ان القيم داخل حدود الثقة وهي تقترب من الصفر و ان علاقة القيم الحالية مع القيم السابقة لتخلف 20 سنة تأخذ في التناقص إذ تبدأ بـ ٩٢% لتتخف تدريجياً لتصل إلى ٠,٢٩. حسب دالة الارتباط الكلية AC في الفترة الاخيرة، اما دالة الارتباطات الجزئية PAC تشير إلى توزع القيم بشكل قريب من الصفر، وللاستدلال بجوهريية الدالة من الناحية الاحصائية نلجأ إلى اختبار Q-Stat من خلال مقارنة قيم Q-Stat البالغة ٢٠٢ وهي اكبر من القيم المحسبة لاختبار كاي سكوير X^2 البالغة ٩,٨٨ عند مستوى معنوية ٩٥% وعلية نقبل الفرضية البديلة الدالة على عدم وجود ارتباط بين القيم السابقة واللاحقة.

Date: 09/21/18 Time: 20:17
Sample: 2008Q1 2017Q4
Included observations: 40

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.926	0.926	36.933	0.000
		2	0.816	-0.28...	66.383	0.000
		3	0.686	-0.15...	87.733	0.000
		4	0.551	-0.06...	101.89	0.000
		5	0.444	0.150	111.38	0.000
		6	0.348	-0.08...	117.36	0.000
		7	0.258	-0.08...	120.74	0.000
		8	0.170	-0.08...	122.26	0.000
		9	0.060	-0.21...	122.45	0.000
		1...	-0.04...	-0.02...	122.58	0.000
		1...	-0.15...	-0.02...	123.89	0.000
		1...	-0.23...	-0.02...	127.28	0.000
		1...	-0.30...	-0.08...	133.11	0.000
		1...	-0.35...	-0.02...	141.35	0.000
		1...	-0.39...	-0.02...	151.76	0.000
		1...	-0.41...	-0.01...	163.86	0.000
		1...	-0.40...	0.236	175.56	0.000
		1...	-0.37...	-0.06...	186.12	0.000
		1...	-0.33...	-0.06...	195.14	0.000
		2...	-0.29...	-0.04...	202.51	0.000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views

(٢) الأرباح المصرفية

بالاعتماد على الاختبار Correlegram تم التوصل إلى النتائج التالية:

Date: 09/21/18 Time: 20:18
Sample: 2008Q1 2017Q4
Included observations: 40

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.960	0.960	39.671	0.000
		2	0.881	-0.50...	73.960	0.000
		3	0.773	-0.24...	101.06	0.000
		4	0.646	-0.09...	120.55	0.000
		5	0.516	0.041	133.32	0.000
		6	0.386	-0.03...	140.69	0.000
		7	0.266	0.006	144.28	0.000
		8	0.160	0.038	145.62	0.000
		9	0.083	0.211	146.00	0.000
		1...	0.024	-0.14...	146.03	0.000
		1...	-0.02...	-0.07...	146.05	0.000
		1...	-0.05...	-0.03...	146.20	0.000
		1...	-0.07...	-0.02...	146.54	0.000
		1...	-0.08...	0.013	147.04	0.000
		1...	-0.09...	-0.01...	147.69	0.000
		1...	-0.10...	-0.03...	148.50	0.000
		1...	-0.12...	-0.05...	149.54	0.000
		1...	-0.13...	-0.08...	150.97	0.000
		1...	-0.16...	-0.05...	153.01	0.000
		2...	-0.18...	-0.03...	155.94	0.000

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views

من خلال النتائج اعلاه يتبين عدم وجود ارتباط بين القيم السابقة والقيم اللاحقة بالاعتماد على دالة الارتباطات الكلية (AC) فكانت في بداية الفترة (٩٦%) واستمرت في الانخفاض حتى وصلت إلى (١٨%) حتى دالة الارتباط الجزئية (PAC) اتخذت منحى الانخفاض اي مساراً تنازلياً فكانت خلال الفترة الاولى (٩٦%) وانتهت (٣%) فالدالتين تراوحتا ما بين (-١,١) اي انهما اقل من الصفر . اما اختبار Q-Stat وال ٢٠ سنة من خلال مقارنته القيمة التي بلغت ١٥٥ وهي اكبر من القيم المتحسبة لاختبار كاي سكوير X^2 البالغة ٩,٨٨ عند مستوى معنوية ٩٥%.

ب- اختبار Dickey-Fuller

حتى يتم الكشف عن عدم وجود اتجاه زمني بين قيم السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد البحث تم الاعتماد على اختبار ديكي-فولر و باستخدام البرنامج الاحصائي E-Views V8، وبعد إجراء الاختبار للسلاسل الزمنية للمتغيرات فهي مستقرة عند المستوى الثاني (II) بقاطع بعد ان كانت غير مستقرة في المستوى الاول وأظهرت النتائج الاتي:

جدول (6) نتائج اختبار الاستقرارية Dickey-Fuller

Prob	القيم الجدولية			القيم المحتسبة	المتغيرات
	%١٠	%٥	%١		
0.0000	-2.610263	-2.943427	-3.621023	-7.588842	(II) TP
0.0000	-2.614300	-2.951125	-3.639407	-5.236679	(II)NII

المصدر : من إعداد الباحث

يتضح من بيانات الجدول (٦) عدم وجود جذر وحدة حسب اختبار ديكي-فولر، إذ يتضح بمقارنة القيم المحتسبة عند مستوى معنوية (10%, 5%, 1%) انها اصغر من قيمها الجدولية حيث ان القيم الجدولية تجاوزت المحتسبة لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض العدم الدالة على وجود جذر وحدة لقيم السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد البحث، لذا نحكم على استقرارية السلسلة الزمنية وهذا ما اثبتته الاحتمالية التي كانت اصغر من مستوى معنوية ٥%، وبالتالي فهي صالحة ان تدخل نموذج انحدار.

بعد ثبات استقرارية السلاسل الزمنية بأخذ الفرق الثاني فضلاً عن القيام بإجراء اختبار Q-Stat التأكد وليبان عدم وجود ارتباط بين معاملات النموذج لهذا اثبتت السلاسل الزمنية انها قادرة على ان تدخل معادلة الانحدار بعد التخلص من مشكلة الاتجاه الزمني ومشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية و لتوصيف وتقدير المتغير التوضيحي واثره في المتغيرات التابعة وكما يلي :

جدول (7) المتغيرات التفسيرية والتابعة

الرمز	المتغيرات
TPq	التابع (إجمالي الأرباح)
NIIq	المتغير المفسر (الدخل من غير الفوائد)

المصدر : من اعداد الباحث

* تشير (q) الى تحويل البيانات الى ربع سنوي للحصول على نتائج ذات دلالة احصائية.

(2) بناء نموذج انحدار اثر المتغير المفسر على إجمالي أرباح القطاع المصرفي

بعد مرحلة التوصيف وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية و التي هي افضل طريقة تقديرية غير متحيزة ،وباستخدام البرنامج الاحصائي Minitab v14 وبعد اجراء الاختبار تم التوصل إلى الاتي:

Regression Analysis: TPq versus NIq

The regression equation is

$$TPq = 542779 + 1.38 NIq$$

(3) اختبارات النموذج

أ-الاختبارات الاقتصادية:

دللت اشارة المعلمة المقدرة على توافقها مع منطق النظرية الاقتصادية فيما يتعلق بالدخل من غير الفوائد، إذ ان ارتفاع نسب الدخل من غير الفائدة يؤدي الى زيادة حجم أرباح القطاع ، وتكون الزيادة أكبر عند زيادة اعتماده على دخل الفائدة ، وهذا ما تم أثباته سابقاً ، إذ يعمل الدخل من غير الفائدة الى زيادة تنويع حجم الانشطة المصرفية ومن ثم تخفيض المخاطر على حساب الارباح. بالرجوع إلى الدالة اعلاه يتضح انه في حالة كون المتغير المستقل (الدخل من غير الفائدة) يساوي صفر فإن المتغير التابع (إجمالي الأرباح) يساوي (٥٤٢٧٧٩) مليون دينار وان زيادة الدخل من غير الفوائد بمقدار وحدة واحد سيؤدي إلى زيادة الارباح بمقدار 1.38.

Predictor	Coef	SE Coef	T	P	F
Constant	542779	189773	2.86	0.007	72.43
NIq	1.3763	0.1617	8.51	0.000	
S = 325538 R-Sq = 65.6% R-Sq(adj) = 64.7%					

ب- الاختبارات الإحصائية:

اختبار (t-Test): من خلال مقارنة قيمة (t^*) المحتسبة للمتغير التفسيري البالغ 2.86 وبدرجة حرية (n-k) وعند مستوى معنوية:

$$1\% = 2.45$$

$$5\% = 1.69$$

$$10\% = 1.31$$

نجد بأنها (t^*) اكبر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية ١٠% ، ٥% ، ١% لذا نقبل الفرض البديل $H_1: bi \neq 0$ ونرفض فرض العدم $H_0: bi = 0$ الذي يدل على معنوية معلمة النموذج.

١- معامل التحديد (R^2) (Coefficient of Determination) فسر معامل التحديد ما يقارب

٦٦% من اجمالي التغيرات الحاصلة في المتغير التابع TP (إجمالي أرباح القطاع المصرفي) أما ٣٤% تعود إلى متغيرات اخرى خارجية لم تدخل في النموذج.

- ٢- يشير اختبار معامل التحديد (\bar{R}^2) (Adjusted Coefficient of Determination) إلى الحد الاعلى المسموح لبيان التغيرات الحاصلة في معامل التحديد إذ ان اعادة الاختبار لن تعطي اضافة إلى القوة التفسيرية وربما تتخفض مع تكرار المحاولة، والتي بلغت ما يقارب ٦٥%.
- ٣- يشير اختبار F- Test : من خلال النتائج إلى تجاوز القيم المحسوبة لاختبار (F^*) والتي بلغت 72.43 مع القيمة الجدولية عند مستوى معنوية :

$$1\% = ٧,٣١$$

$$5\% = 4.08$$

وبذلك فإن F المحسوبة أكبر من مثيلتها الجدولية لهذا نرفض الفرض العدم $H_0: bi = 0$ ونقبل الفرض البديل $H_1: bi \neq 0$ الدال على جوهرية النموذج.

المحور الرابع

أولاً: الاستنتاجات

- ١- ارتباط الدخل من غير الفائدة بعلاقة طردية مع إجمالي أرباح القطاع المصرفي العراقي وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، إذ أن انخفاض الدخل من غير الفائدة سوف يؤدي إلى انخفاض إجمالي الأرباح والعكس صحيح عند ارتفاعه و تعد من الظواهر التي تساعد المصارف العراقية على تقليل المخاطر التي تتعرض لها عن طريق تنويع الأنشطة المصرفية .
- ٢- اعتماد القطاع المصرفي العراقي بشكل كبير على الدخل من غير الفوائد نتيجة ضعف الائتمان المقدم و ارتفاع نسبة الدخل من غير الفائدة وأدى ذلك الى انحراف الهدف الاساسي للمصارف وهو منح القروض وقبول الودائع بالتالي ضعف مساهمة القطاع في عملية التنمية الاقتصادية .
- ٣- تعد إيرادات المتاجرة في العملة الاجنبية لاسيما إيرادات الدولار واحد من أهم مصادر الدخل من غير الفائدة التي تعتمد عليها المصارف الخاصة من خلال الحصول على الفرق بين السعر الرسمي والسعر الموازي .
- ٤- تحقق المصارف التي تعتمد على دخل الفائدة أرباحاً اعلى من المصارف التي يزيد اعتمادها على الدخل من غير الفائدة بسبب الاثار السلبية التي يولدها تنويع الأنشطة المصرفية على إجمالي الأرباح.
- ٥- انخفاض حجم ربحية القطاع المصرفي العراقي نتيجة ارتفاع حجم الدخل من غير الفائدة مقارنة ببعض الدول كالصين وماليزيا وأمريكا وكندا التي تتخفف فيها نسبة اعتماد الدخل من غير الفائدة.

ثانياً: التوصيات

- ١- على الرغم من أن زيادة الدخل من غير الفائدة تساعد المصارف في خفض المخاطر المحيطة إلا أن عليها ان تعمل الجانب الاخر وهو دخل الفائدة كونه يمثل الوظيفة الاساسية لها من خلال الاستخدام الفعال والرشيد للسيولة في منح الائتمان لتدعيم التنمية الاقتصادية في البلد.

- ٢- يتوجب على المصارف العراقية تقليل الاعتماد الكبير على عمليات بيع الدولار واللجوء إلى القنوات الأخرى في الحصول كالاتتماد المستندي وخطاب الضمان وغيرها من القنوات والتي تعد من القنوات الضعيفة نسبياً.
- ٣- ضرورة قيام البنك المركزي العراقي باتخاذ مجموعة من التدابير الفعالة بغية حث المصارف التابعة للقطاع الخاص على زيادة حجم الائتمان المقدم لتفعيل دورها التتموي كوضع حدود عليا لحجم السيولة وكفاية رأس المال .
- ٤- ضرورة عدم المبالغة في تنويع الانشطة المصرفية لأن التنويع يؤدي إلى تخفيض إجمالي أرباح المصارف ومن ثم انخفاض نمو ثروة مساهمي أو مالكي المصرف.

المصادر:

أولاً المصادر باللغة العربية:

- ١) الطائي منى محمد علي ، الاقتصاد الاداري ، عمان ، دار زهران ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٨ .
- ٢) كنعان علي ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، بيروت ، دار المنهل اللبناني ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٢ .
- ٣) المشهراوي احمد حسين ، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، كلية التجارة ، ٢٠٠٧ .
- ٤) موسى شقيري نوري ، نور محمود ابراهيم ، واخرون ، إدارة المخاطر ، عمان ، دار المسيرة ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٢ .
- ٥) رمضان زياد ، جودة محفوز ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، عمان ، دار وائل ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٦ .
- ٦) أبو حمد رضا صاحب ، قدوري فائق مشعل ، إدارة المصارف ، ابن الأثير للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، الموصل ، ٢٠٠٥ .
- ٧) الربيعي، حاكم محسن، راضي ، عبد الحسين حمد ، حوكمة البنوك واثرها في الاداء والمخاطرة ، دار اليازوري، الاردن -عمان، ٢٠١١ .
- ٨) اتحاد المصارف العربية ، تطور القطاع المصرفي في العراق بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ ، لبنان ، بيروت العدد ٤٤٧ ، ٢٠١٧ . <http://www.uabonline.org/ar/magazine>
- ٩) العلي ، أحمد بريهي ، المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الابحاث والدراسات ، ٢٠١٨ .
- ١٠) البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية للأعوام (٢٠١٧-٢٠٠٨)
- ١١) البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي في العراق للأعوام (٢٠١٧-٢٠١٠)

ثانياً المصادر باللغة الانكليزية :

- 12) Tsede, Olivia Anku, Amankwaa, Albert , Analysis of Non-Interest Income of Commercial Banks in Ghana, International ,Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences Vol. 4, No.4, October 2014.
- 13) Oniango, Ruth, Effect Of Non-Interest Income On Profitability Of Commercial Banks In Kenya, He Degree Of Master Of Science Finance, School Of Business, University Of Nairobi, October 2015.
- 14) Karanja, Ng'endo, The Relationship Between Non Interest Income And Financial Performance Of Commercial Banks In Kenya, The Degree Of Master Of Business Administration, School Of Business, University Of Nairobi October 2012.
- 15) Upadhyay ,Yogesh, Singh, Abhishek, Impact of Non-Interest Income on Risk and Profitability of Banks in India, Annual International Seminar Proceedings; January, 2016.
- 16) Meier, Garrett, Noninterest Income: A Diversification Story Or A Risky Proposition?, The Degree Of Master Of Science In The Department Of Finance And Management Science University Of Saskatchewan Saskatoon, Saskatchewan, Canada,2011.
- 17) Shelagh, Heffernan ,Modern Banking, publisher house by John Wiley & Sons Ltd,2005.
- 18) Louzis P. Dimitrios, Vouldis T Angelos , Profitability In The Greek Banking System: A Dual Investigation Of Net Interest And Non-Interest Income, Bank Of Greece Economic Analysis And Research Department ,2015.
- 19) The Federal Reserve Bank, Bank's Non-Interest Income to Total Income, economic data ,2017. fred.stlouisfed.org.
- 20) Limei Sun, Siqin Wu, Zili Zhu, and Alec Stephenson ,Noninterest Income and Performance of Commercial Banking in China ,School of Economics and Management, Harbin Engineering University, Heilongjiang, China,15 February 2017.
- 21) DeYoung Robert, Rice Tara, Noninterest Income and Financial Performance at U.S. Commercial Banks, Emerging Issues Series Supervision and Regulation Department Federal Reserve Bank of Chicago ,US, August 2003.
- 22) Kevin J. Stiroh, Diversification in Banking Is Noninterest Income the Answer, Research Officer, Federal Reserve Bank of New, US, 2002.
- 23) Prabha.Ga, Prof. K. Ravichandran, P. Gopinathar, Non – Interest Income in Indian Banking Sector, Journal of Business and Management, Volume 18, Issue 11 ,2016 .
- 24) Eubanks w.Walter, The European Union's Response to the 2007-2009 Financial Crisis, Specialist in Financial Economics, Congressional Research Service ,US,2010.
- 25) Kumar ,Parvesh, Camels Rating Model For Evaluating Financial Performance of Banking Sector, A Theoretical Perspective International Journal of System Modeling and Simulation ,Vol 1(3) Oct-Dec2013.
- 26) Rose ,S Peter ,Bank management & Financial services, by Publishing company Mc Hill international Edition ,2008 .
- 27) Poulos, Apostolos G. Christo, Could Lehman Brothers Collapse Be Anticipated? An Examination Using CAMELS Rating System, International Business Research Vol. 4, No. 2; April ,2011.



عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الاول لعام ٢٠١٨
الدخل من غير الفائدة وتأثيره على أرباح القطاع المصرفي العراقي
دراسة مقارنة

- 28) Mengistu, Muhabie Mekonnen , Evaluation Of Performance Of The Banking Sectors In Ethiopia ,European Journal Of Business Management,Vol.7,No.25,2015.
- 29) Dao ,Phuong ,Performance Evaluation Based On Financial Ratios ,Case Finnair And Scandinavian Airlines ,Degree Thesis ,International Business , University Arcada, 2016 .
- 30) Central bank of Iraq ,Economic &statistic data CBIESD, Monetary Sector, Total Assets & Liability,2018.